

1. البنود الإجرائية

1.1 الاعتذار عن الغياب

تلقينا اعتذارًا عن الغياب من ليز شيفر. وتمت الإحاطة علمًا بأن أهبينا أهير ستنضم إلى الاجتماع عن بُعد.

ونوه المجلس إلى عدم ورود أي تفويضات:

2.1 الموافقة على محضر الاجتماع السابق

تبيني المجلس محضر اجتماع مجلس الأمناء الذي عقد في 29 سبتمبر 2022 كسجل حقيقي ودقيق، مع مراعاة تصحيح جملة واحدة ذكرت في البند الثاني من جدول الأعمال، والتي ينبغي أن تقول "خطة تمويلية مدتها ثلاث سنوات"، وليس "خطة تمويلية مدتها خمس سنوات".

وتمت الإحاطة علمًا بالتقدم المحرز في نقاط العمل من الاجتماع الأخير.

اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني

3.1 اعتمد المجلس جدول أعمال هذا الاجتماع وجدوله الزمني.

2. ملخص الجمعية العامة

قام المجلس بتقسيم مجموعات المناقشة لتقديم إحاطة موجزة عن الجمعية العامة. واشتملت المناقشات على تعليقات حول عمليات التبادل مع الجمعيات الأعضاء وتحديد المشكلات التي يمكن الاستعانة بها في وضع أولويات المجلس والاستئناس بها في خطة عمل المجلس التالية. وسوف تكون ردود المشاركين على استبيان تقييم الجمعية العامة مصدرًا مهمًا للمشورة بشأن طرق تعزيز اجتماعات الجمعية العامة في المستقبل. ومع ذلك، في هذه المرحلة المبكرة، تم أيضًا تحديد أهم القضايا والدروس المستفادة لينظر فيها المجلس.

وبإيجاز، أبدى المجلس شعورًا بأن الجمعية العامة كانت ممتازة، واتسمت بروح وأجواء رائعة توجت بدعم جماعي لاستراتيجية "في الاتحاد قوة". وبالإضافة إلى ذلك، شارك الأمناء عددًا من وجهات النظر حول عدد من الأبعاد، بما في ذلك ما يلي:

• الدروس المستفادة عمومًا:

- ركز الحوار الداخلي للجمعية العامة واتحاد IPPF، في الآونة الأخيرة وبشكل عام، على المسائل الداخلية. وقد حان الوقت للنظر إلى الخارج بدلاً من النظر إلى الداخل بشكل أساسي. وسوف يكون من الجيد أيضًا في اجتماعات الجمعية العامة المستقبلية إضافة المزيد من العناصر الثقافية والسياقية لاحتواء، وليس استبعاد، أفراد وفئات معينة بشكل أفضل.
- وكان المشاركون يميلون إلى الجلوس في تجمعات إقليمية أو لغوية ولم يكن هناك الكثير من التبادل على المستوى الإقليمي. ولم يكن هناك متسع من الوقت لتعزيز التفاعل الأساسي. وكان من الممكن أن يستفيد الأفراد من فرص اللقاء بأخرين لم يتمكنوا من التفاعل معهم في العادة. ويمكن أن تسهم الجلسات الموازية في تيسير هذا الأمر. ويمكن توفير مساحة أكبر للجلسات الجماعية لتعزيز المشاركة الفردية والجماعية والمزيد من "أوقات الراحة" أيضًا.
- والعديد من المداخلات قدمها رجال (غير شباب). ولا يستطيع كثير من الناس التحدث في غرفة بها 300 فرد. ومن الصعب أيضًا إجراء حوار بين الأجيال لا يشعر فيه الشباب بالأمان. وربما يمكن اتباع نهج استباقي بدرجة أكبر لضمان سماع جميع الأصوات (أي النساء والشباب)، في حين أن إتاحة الوقت لإجراء مناقشة جماعية بين أفراد أقل عددًا قد تعزز الشمولية.
- عدم التواصل بين منتدى الشباب والجمعية العامة كان واضحًا فيما يبدو - أعرب المشاركون الشباب عن شعورهم بالاستياء، مما يوضح انعدام التواصل المشار إليه. وبينما كان من المقرر أن تركز الجمعية العامة على الشباب، كان هناك شعور بين الشباب أن الشباب تمت تهيئتهم لبلانمو الجمعية العامة وليس العكس.

اجتماع مجلس أمناء IPPF - في 25 و 26 نوفمبر 2022

- وكان من الصعب العثور على مترجمين لغة عربية فوريين محليين. ولو كانت المشكلة تحددت مسبقاً، لكان من الممكن الاستعانة بمترجمين فوريين ذوي خبرة.
- ولم يقرأ العديد من المندوبين وثائق الجمعية العامة قبل الاجتماع.
- وكان من الممكن فصل حفل الجوائز عن اجتماع الجمعية العامة ليكون أكثر خصوصية، ربما حفل عشاء لتوزيع الجوائز؟

● المسائل الإجرائية وجدول الأعمال:

- المواعيد والتأكيدات: الاعتراف بأن العديد من المشاركين لا يقرؤون الأوراق مسبقاً، ربما يمكن إجراء استعراض موجز للمرشحين بما في ذلك الصورة الشخصية والسيرة الذاتية.
- هناك من أعرب عن شعور بالانزعاج من تصوير كل صوت تم الإدلاء به، مما يشير إلى أن المكان لم يكن آمناً للتصويت. في المستقبل هل يستطيع الشباب التصويت بشكل منفصل؟
- دار قليل من النقاش حول الشؤون المالية ولكنه كان مصدر قلق للمشاركين وموضوعاً للنقاش أثناء استراحات القهوة. ونظراً لأن الجمعية العامة هي أعلى هيئة لصنع القرار في الاتحاد، ربما ينبغي عليها قضاء المزيد من الوقت في هذا الأمر.

● الشباب:

- عدد كبير من المشاركين في منتدى الشباب لم يكونوا على دراية بالعديد من المشاورات حول مسودة الاستراتيجية، ولعل هذا يسلط الضوء على ضعف التواصل أيضاً بين الجمعيات الأعضاء والشباب. وربما تكون هناك حاجة إلى تعزيز الوعي باتحاد IPPF/الجمعية العامة بين من لا يعرفون عن طريقة عمل اتحاد IPPF وهياكله إلا القليل؟
- أما على النطاق الأوسع، كان من الواضح أن بعض الجمعيات الأعضاء لا تفعل ما يكفي لتلبية احتياجات ورغبات الشباب.
- ولم يكن معظم الشباب على دراية بنسبة 5٪ من التمويل المخصص للجمعيات الأعضاء لتمويل برامج الشباب، وسيكون من المهم ضمان إنفاق هذه الأموال على الشباب.
- كما أعرب الشباب عن رغبتهم في الحصول على حوافز ملموسة، على سبيل المثال، وظائف أو أموال أو حتى شهادات خدمة. ينبغي إيلاء المزيد من التفكير للشباب والعمل التطوعي.
- ونحن بحاجة إلى إجراء مناقشة أعمق حول كيفية قيامنا بدمج الشباب وتوفير مساحة آمنة للشباب.
- ولا بأس بتعزيز دور شبكة Global Youth Lead ليكون أكثر وضوحاً.
- وإن تعزيز شبكة الشباب العالمية وشبكات الشباب الإقليمية قد يساعد في ذلك. وهل من الممكن عقد منتدى الشباب سنوياً، وليس كل ثلاث سنوات حتى لو كان عن بُعد؟
- التقى بعض أعضاء المجلس مع الشباب على مائدة العشاء خلال الجمعية العامة وقد نجح هذا التواصل المباشر بينهم. ومن الآن فصاعداً، ينبغي أن يستمر المجلس في إيجاد طرق للتواصل مباشرة مع الجمعيات الأعضاء والشباب.
- وينبغي أن يلتزم المجلس باستكشاف أفضل الممارسات على مستوى القطاعات لضمان عمل اتحاد IPPF على مشاركة الشباب بأفضل طريقة ممكنة.

● مكافحة العنصرية:

- شعر بعض المشاركين في الجمعية العامة بأن مناقشة الجمعية العامة لمكافحة العنصرية كانت سطحية، ونوهوا إلى أن التنفيذ هو المفتاح. ومع ذلك، فإن بيان المجلس وجلسة الجمعية العامة كانا مجرد انطلاقة عمل وهناك الآن حاجة إلى بيانات منتظمة حول هذا الأمر مع الاتحاد كله.
- وناقشت الجمعية العامة أيضاً ما إذا كان ينبغي أن يركز عنوان أجندة التغيير على "الهوية" وليس "مكافحة العنصرية". ومع ذلك، فقد تم التأكيد على أن عنوان مكافحة العنصرية خيار واع ومناسب، في ضوء السياق العالمي.
- وكان سياق بيان المجلس هو مكافحة الاستعمار وكان توقيتته مدفوعاً بحركة جورج فلويد، لكن هذا لا يتعلق بجميع البلدان وهناك حاجة إلى طرق أكثر تنوعاً للنظر في مكافحة العنصرية.
- وللمجلس دور رئيسي ينبغي أن يؤديه: هل يجب أن تكون لجنة مكافحة العنصرية لجنة دائمة؟
- قد تكون هناك حاجة إلى تعزيز دور السكرتاريا (مثل المسؤولية، والمعايير المرجعية والموارد).

• استراتيجية "في الاتحاد قوة"

- أعرب بعض الأفراد عن شعورهم بأن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة يبتعد عن مهمته الأساسية. لاحظ مشارك واحد على الأقل أن كلمة "امرأة" لم يتم استخدامها مرة واحدة خلال الجمعية العامة وأن قضايا مثل حمل المراهقات وحقوق المرأة لم يتم تناولها. ورأى البعض أن مجموعات "الاهتمامات الخاصة" مثل الشواذ LGBTQI تهيمن على مهمة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والجمعية العامة. وتساءل البعض إلى أي مدى يوجه المانحون الحوار، أم أننا نحن نؤثر على المانحين؟ وهذا يؤكد أهمية إجراء محادثات حول رسالة وقيم اتحاد IPPF الأساسية (مثل الميثاق ومشاريع العلامات؟
- ويبدو أن هناك عدم فهم لما إذا كانت الإستراتيجية إستراتيجية للسكرتاريا أو للجمعيات الأعضاء أو لاتحاد IPPF بالكامل، وهذا قد يشير إلى وجود فجوة تواصل بين المجلس والجمعيات الأعضاء. وهناك حاجة لمزيد من الوضوح حول كيفية تنفيذها من قبل الجمعيات الأعضاء والتواصل بشأن إطار النتائج.
- ويمكننا استكشاف إمكانية إدخال أداة تعقب عبر الإنترنت للاستراتيجية، لإظهار مدى تقدم اتحاد IPPF نحو تحقيق النتائج المنشودة.
- وينبغي أن ننظر في كيفية ربط تجربة الجمعيات الأعضاء بالسكرتاريا مباشرة. وغالبًا ما يقال أن الجمعيات الأعضاء لا تحقق ما فيه الكفاية، لكن ليس لديها دائمًا الموارد اللازمة للقيام بذلك. وعلى سبيل المثال، هل يعرفون كيفية الوصول إلى الأموال من المانحين الجدد؟

وتفضل المدير العام بالرد على بعض القضايا التي أثرت. وأقر بأن هناك العديد من التوقعات والآمال المختلفة لما يجب أن تكون عليه الجمعية العامة. وفيما يتعلق بطلب المزيد من المعلومات المالية في الجمعية العامة، وافق لكنه أشار إلى أن المعلومات لم تكن كلها متاحة في الوقت المناسب هذا العام. ووافق المدير العام أيضًا على أن ميثاق اتحاد IPPF لا يحظى إلا بقدر قليل جدًا من الفهم، حتى بعد جلسة المناظرة في الجمعية العامة، ويجب التعامل مع هذا الأمر. وفيما يتعلق بقيم اتحاد IPPF والتركيز الرئيسي على LGBTQI فيما يبدو، علق بعض المديرين التنفيذيين قائلًا إنهم وجدوا هذا مفيدًا في تحريك أجندة LGBTQI لدى رؤسائهم ومجالسهم. ولوحظ أن البرنامج التأهيلي بشأن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة كان ضروريًا للمديرين التنفيذيين والرؤساء وكذلك للشباب. وفيما يتعلق برؤية المجلس، كان الأمر كذلك، بفضل الجمعية العامة، وأصبح لدى الجمعيات الأعضاء الآن فهم أوضح لتركيبية المجلس وماذا يفعل.

وأقر الرئيس بأهمية التدفق الواضح للمعلومات بين الجمعيات الأعضاء والمنتديات الإقليمية والشبابية وتمكين المجلس من المشاركة في تدفق المعلومات هذا. كما اقترح الرئيس أن تركز المناقشة الأوسع نطاقًا على ما يحدث مع الشباب في العالم اليوم وأشار إلى حدود الآليات المنفصلة تمامًا للشباب. ورد المدير العام قائلًا إن الحل موجود في المساحة الواقعة بين الانفصال والاندماج. اتحاد IPPF هو اتحاد للجمعيات الأعضاء ومفهوم الانفصال لأي مجموعة لا يتوافق مع الاتحاد.

وفيما يتعلق بتكلفة الجمعية العامة، أفاد المدير العام بأنه أوضح لبعض المشاركين أن النموذج الحالي أرخص من النموذج السابق أي ستة مجالس إقليمية ومجلسان حاکمان كل عام. كما أن اتحاد IPPF غطى التكاليف الكاملة لجميع المشاركين، ولكن ينبغي إعادة النظر في ذلك في الجمعية العامة التالية. وعلى سبيل المثال، ربما ستمكن بعض الجمعيات الأعضاء من تغطية تكاليفها الخاصة. وقام الصينيون هذا العام بتمويل ثلث الميزانية. في حين أنه قد لا يكون من المناسب أن تقوم بعض الجمعيات الأعضاء بتمويل مشاركة جمعيات أعضاء أخرى، وتستطيع السكرتاريا أن تطلب مساهمات غير مخصصة من الجمعيات الأعضاء التي يمكنها تحمل ذلك. أما في الجمعية العامة القادمة فسوف يكون هناك المزيد من الشفافية حول تكاليفها.

وبناءً على مناقشات المجموعة المصغرة، حدد الأمانة بعد ذلك الموضوعات التي ستكون أساسية في خطة عملها المستقبلية وسلطوا الضوء على القضايا التي يمكن النظر فيها في إطار كل منها:

• شكل الجمعية العامة القادمة وجدول أعمالها والنهج المتبع فيها

- الموقع – الأساس المنطقي، واعتبارات الحصول على تأشيرات، والتكاليف - تشير بوضوح إلى مصدر الأموال
- تعزيز تحضيرات الجمعية العامة – كيف نساعد في إعداد المندوبين؟ وجود بيان واضح بتوقعات المشاركين.
- الاطلاع على الجلسات من واقع مقاطع فيديو قصيرة وليس الأوراق
- المزيد من فرص المشاركة الهادفة للشباب
- جدول أعمال أخف ولكن أكثر شمولاً:
- إدارة الاجتماعات بمنهجية أكثر إبداعًا، برنامج أكثر حساسية من الناحية الثقافية، مع الاهتمام أيضًا بإمكانية وصول ذوي الإعاقة

- جهود التيسير تراعي حسن اختيار المتحدثين، على سبيل المثال، من حيث النوع والعمر
- إشراك المجتمع المحلي في برنامج الجمعية العامة
- خيارات للتصويت عبر الإنترنت
- تقليل عدد الجلسات العامة
- المزيد من المناظرات والعروض التقديمية المتنوعة التي صممتها الجمعيات الأعضاء
- المزيد من الجلسات المنفصلة التفاعلية، مع إتاحة المزيد من الوقت للحوار
- إتاحة المزيد من الوقت للأسئلة
- المزيد من التركيز على الجوانب المالية
- الاحتفال بالمزيد من الجوائز
- إتاحة الوقت لزيارات العيادات وربما وقت الراحة أيضًا

• الشباب

- تعزيز مؤشرات الشباب في إطار نتائج الاستراتيجية
- التركيز على مراقبة تنفيذ نسبة 5٪ في الميزانية للشباب – منح الصلاحيات دون المساس بالمساءلة أو التدقيق أو إدارة المخاطر
- تحسين تدفق المعلومات، والاستماع والحوار بين السكرتاريا/المجلس، والجمعيات الأعضاء.
- تعزيز شبكات الشباب الإقليمية
- تعزيز معرفة الشباب باتحاد IPPF – ربما بمقطع فيديو قصير وربما باستخدام منتدى الشباب الإقليمي أيضًا.
- التركيز على توظيف الشباب في السكرتاريا

• مكافحة العنصرية

- تعزيز التعددية في المحادثات (خارج سياق الولايات المتحدة الأمريكية)
- أن توضع في الاعتبار الموارد المالية والبشرية المخصصة المتاحة، أي نقطة التواصل في السكرتاريا
- التركيز على خطة العمل والاتصالات والمراقبة للمساعدة في دفع التنفيذ قدمًا على مستوى الاتحاد
- هل نحن بحاجة إلى لجنة دائمة؟

• تنفيذ الاستراتيجية

- تعتبر الإستراتيجية الجديدة انطلاقة كبيرة ومن المهم تنفيذها تدريجيًا: نحن بحاجة إلى خريطة طريق/حالة عمل لتوجيه ذلك
- توضيح دور المجلس في تنفيذ الإستراتيجية: يمكننا وضع إستراتيجية لإشراك المديرين التنفيذيين والرؤساء.
- يمكننا التركيز على الشباب ومؤشرات التقدم النوعية. يمكننا التركيز على جمع التبرعات
- الأساس في التنفيذ هو الخروج من نطاق الاتحاد. هناك حاجة إلى تنظيم تحالفات استراتيجية مع المنظمات الخارجية. ربما يستطيع الأمناء التركيز على مجالس أخرى للمساعدة في تنظيم الأمور؟ يمكن تشجيع الشباب على الانضمام إلى المنظمات الأخرى التي يقودها الشباب.
- أن يوضع في الاعتبار تقديم أداة لتعقب الإستراتيجية

• المبادئ والقيم – تتعلق بالميثاق ومشاريع العلامات التجارية

- توفر هذه المشاريع إمكانية توضيح هدف اتحاد IPPF كاتحاد يعمل وفقًا لأجندة أكثر شمولاً وتوسعية تجمع بين النساء والفتيات و مجتمع الميم (الشواذ LGBTQI). ويمكن أن تكون تمرينًا متوازنًا، والتزامًا بالوصول إلى الجميع بشكل أوضح، كجزء من تحرير اتحاد IPPF من الاستعمار. ينبغي أن نهدف إلى توضيح لغتنا/مصطلحاتنا أيضًا.
- وبتناول هذا العمل أيضًا إقامة روابط أقوى، وتعزيز التدفقات، من مستويات المبادئ الأساسية في اتحاد IPPF إلى تنفيذه للاستراتيجية وإلى اعتماد التكتيكات ذات الصلة بسياقات محددة. يجب أن نهدف إلى إقامة روابط عملية بين القيم/المبادئ الأساسية والعمليات، مع تشجيع الابتكار/التجريب بطرق عمل جديدة.
- يجب توضيح عملية المشاركة على مستوى الاتحاد في هذه المشاريع وتنفيذها وتعزيز ترابطها.
- يجب أن يكون المجلس واضحًا أيضًا بشأن "الخطوط الحمراء" الخاصة به في هذا السياق – الحد الأدنى لما يجب إدراجه، على سبيل المثال.

• التواصل وإشراك الجمعيات الأعضاء

- يمكننا المساعدة في توضيح وإبراز هيكل اتحاد IPPF والأدوار والعلاقات بين المستويات/المكونات بما في ذلك المنتديات الإقليمية وكذلك علاقات الجمعيات الأعضاء مع المكاتب الإقليمية
- ويجب علينا أيضًا أن ننقل ونظهر بوضوح اهتمامنا والتزامنا باستدامة الاتحاد والتكافل العالمي
- ويجب أن ننقل بوضوح دعمنا وتوقعاتنا إلى الجمعيات الأعضاء لإدماج الشباب
- ويجب أن ندافع، على مستوى اتحاد IPPF، عن جدول أعمال مكافحة العنصرية، وتنفيذ الإستراتيجية على مستوى الاتحاد، بالإضافة إلى مشاركة الجمعيات الأعضاء في مشاريع الميثاق والعلامة التجارية
- وفي جميع الاتصالات مع الجمعيات الأعضاء، نحتاج إلى مراعاة حساسيتنا للغة/التنوع

تم الاتفاق على أنه بناءً على مناقشة الدروس المستفادة من الجمعية العامة، ستقوم السكرتاريا بإعداد ورقة قضايا، للنظر فيها في اجتماع المجلس التالي، والتي يستفاد منها أيضًا في وضع خطة عمل المجلس لعام 2023.

قرار من منتدى الشباب للجمعية العامة

ناقش المجلس قرار منتدى الشباب للجمعية العامة.

تم الاتفاق على أن يستجيب المجلس بإرسال رسالة واضحة حول موقفه من الشباب، من أجل الحفاظ على الزخم.

وسوف يتم النظر في مشروع قرار من المجلس في وقت لاحق في الاجتماع.

3.

أولويات المجلس لعام 2023، وتقييم خطة العمل والحوكمة

تلقي المجلس خطة العمل 2022/بطاقة التقارير لشهر نوفمبر 2022 وتقييم الحوكمة المقترح لعام 2023، بموجب الورقة رقم BoT/11.22/DOC/3. وقد تم النظر في هذه الوثائق في سياق الإحاطة المقدمة بشأن الجمعية العامة والأولويات لعام 2023، وتمت الإحاطة علمًا بها.

4.

تعديلات السياسات وتعيين نائب رئيس مجلس الأمناء

(غادر جميع الموظفين الاجتماع لهذا البند من جدول الأعمال، باستثناء المدير العام ومدير الحوكمة والاعتماد.)

1.4

الموافقة على السياسة التي تم تنقيحها ومراجعتها بالفعل 4.1 – القواعد التنظيمية لرئيس وأمين صندوق مجلس الأمناء

تلقي المجلس السياسة المنقحة 4.1: القواعد التنظيمية لرئيس ونائب رئيس مجلس أمناء اتحاد IPPF، بموجب الورقة رقم BoT/11.22/DOC/4.1. قدم هذا البند مدير الحوكمة والاعتماد.

تم إبلاغ المجلس بأنه بعد موافقة الجمعية العامة في 23 نوفمبر على التعديلات على لوائح اتحاد IPPF وإجراءات النظام الداخلي، أصبح المجلس مطالبًا الآن بالموافقة على التعديلات اللاحقة على السياسة المذكورة أعلاه. وتمت الإحاطة علمًا بأن التعديلات المقترحة قد ناقشها وراجعها المجلس باستفاضة في اجتماعه المنعقد في يونيو 2022، قبل موافقة الجمعية العامة على اللوائح وإجراءات النظام الداخلي ذات الصلة.

وافق المجلس على السياسة المنقحة 4.1: القواعد التنظيمية لرئيس ونائب رئيس مجلس أمناء اتحاد IPPF.

2.4

الموافقة على السياسات التي تم تنقيحها ومراجعتها بالفعل 9.1 – القواعد التنظيمية للجنة المالية والتدقيق والمخاطر

تلقي المجلس السياسة المنقحة 9.1: القواعد التنظيمية للجنة المالية والتدقيق والمخاطر، بموجب الورقة رقم BoT/11.22/DOC/4.2. قدم هذا البند مدير الحوكمة والاعتماد.

تم إبلاغ المجلس بأنه بعد موافقة الجمعية العامة في 23 نوفمبر على التعديلات على لوائح اتحاد IPPF وإجراءات النظام الداخلي، أصبح المجلس مطالبًا الآن بالموافقة على التعديلات اللاحقة على السياسة المذكورة أعلاه. وتمت الإحاطة علمًا بأن التعديلات المقترحة قد ناقشها وراجعها المجلس باستفاضة في اجتماعه المنعقد في يونيو 2022، قبل موافقة الجمعية العامة على اللوائح وإجراءات النظام الداخلي ذات الصلة.

وافق المجلس على السياسة المنقحة 9.1: القواعد التنظيمية للجنة المالية والتدقيق والمخاطر.

اجتماع مجلس أمناء IPPF – في 25 و 26 نوفمبر 2022

صفحة 6 من 14

3.4

عملية تعيين نائب رئيس مجلس الأمناء (جرت في اليوم الثاني)

ناقش المجلس عملية تعيين نائب رئيس جديد لمجلس الأمناء. وتمت الإحاطة علمًا بأن إجراء تعيين الرئيس ونائب الرئيس والجدول الزمني لذلك وردا في إجراءات النظام الداخلي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، التي تلاها مدير الحوكمة والاعتماد. وسوف يقود هذا الإجراء رئيس لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC). وتم التوضيح أن أعضاء المجلس سيُدعون إلى تقديم الترشيحات أو الترشيحات الذاتية. ويجب أن يوافق جميع المرشحين على ترشيحهم. سوف تقوم لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) بعد ذلك بمراجعة جميع الترشيحات من حيث مجموعة المهارات ومدة المنصب جنبًا إلى جنب مع المتطلبات الأخرى المنصوص عليها في السياسة 4.1. سيتم تقديم جميع الترشيحات السلمية إلى المجلس للانتخاب. كما سيضع أعضاء المجلس في الاعتبار أهمية تعاقب فترات ولاية الرئيس ونائب الرئيس لضمان الاستمرارية.

وأثناء المناقشات، أعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم من أن الأولوية ينبغي أن تكون لتعيين أفضل مرشح وأن لا تشكل مدة خدمته عائقاً أمام تعيينه. وقد تمت الإحاطة علمًا بأنه ليس من سلطة المجلس تمديد فترة خدمة الأمين، لأن هذه المسؤولية تقع على عاتق الجمعية العامة وفقاً للوائح اتحاد IPPF. ومع ذلك، فإن لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) ستضع هذه المسألة في الاعتبار عند مراجعة الترشيحات.

4.4

إعادة تعيين المستشار القانوني الفخري

تلقي المجلس ورقة توضح بالتفصيل إعادة تعيين المستشار القانوني الفخري للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، بموجب الورقة رقم BoT/11.22/DOC/4.4، بما في ذلك السيرة الذاتية للمستشار القانوني الحالي. وقدم هذا البند مدير الحوكمة والاعتماد.

وعلق أحد أعضاء المجلس قائلاً إن هذه الوثيقة لم تُترجم بشكل صحيح إلى اللغة العربية وأن السكرتاريا أحاطت علمًا بذلك.

وتمت الإحاطة علمًا بأن المستشار القانونية الفخرية الحالية، السيدة إيلين ماكولغان كيه سي، سوف تنتهي فترة ولايتها الأولى في 3 ديسمبر 2022. وبموجب القواعد التنظيمية للمستشار القانوني الفخري، تقع على عاتق لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) مسؤولية إطلاق دعوة لتقديم الترشيحات قبل انتهاء فترة خدمة المستشار القانونية الفخرية الحالية بثلاثة أشهر على الأقل. ومع ذلك، بسبب ثقل عبء العمل والمسؤوليات الموكلة إلى لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC)، لم يكن من الممكن بدء هذه العملية في الوقت المناسب. ولضمان عدم وجود فجوة في خدمة المستشار القانوني، بالتشاور مع رئيس لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC)، تم الاتفاق على توجيه سؤال بشأن ما إذا كان المستشار القانوني الحالي سيوافق على العمل لفترة ثانية وأخيرة. وعند الحصول على موافقة المستشار القانوني الفخري الحالي للترشح لولاية ثانية، طُلب من المجلس النظر في إعادة التعيين.

قام المجلس بإعادة تعيين السيدة إيلين ماكولغان كيه سي لفترة ثانية وأخيرة، مستشارة قانونية فخريّة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، تنتهي في 2 ديسمبر 2025.

جلسة مغلقة غير عادية – محضر سري منفصل

إمكانيات التناوب على مسؤوليات الأمناء الأخرى: مسؤولو المجلس ورؤساء اللجان وأعضاء اللجان
 المجلس **أحاط علمًا** بأن كل رئيس من رؤساء لجان المجلس الدائمة قد طلب منهم استكمال مراجعات أداء لجانهم وتقديم خطط تناوب أعضاء اللجان، ما لم ينتهوا من ذلك بالفعل. أشارت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) ولجنة العضوية إلى خططهم لتناوب أعضائهم. وكان العمل ما زال جاريًا في لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (CSIP) واللجنة الفنية لتخصيص الموارد (RATC) على مراجعات أداء لجانها وخطط التناوب. وبالإضافة إلى ذلك، تواصلت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) مع لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) بشأن تعيين أربعة أعضاء جدد لتعمل بكامل طاقتها وهي سبعة أعضاء، وهذا يساعد أيضًا في التخطيط لتعاقب الرئيس. وسوف تقوم لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) بالمتابعة مع رؤساء لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (CSIP) واللجنة الفنية لتخصيص الموارد (RATC)، لوضع خطة استقدام وتوظيف مناسبة. وأفاد رئيس اللجنة الفنية لتخصيص الموارد (RATC) بوجود منصبين شاغرين في هذه اللجنة حاليًا. وأفاد رئيس لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) بأنه كان من المتوقع أن تتلقى لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) تقارير مراجعة الأداء من كل لجنة في وقت قريب، وبعد ذلك سيتم مناقشتها مع رؤساء اللجان ومع رئيس المجلس. وبناءً على هذه المعلومات، سيتم إجراء تقييم لفجوة المهارات في كل لجنة، وسوف يبدأ الاستقدام لشغل الوظائف الشاغرة في يناير 2023، والأولوية للشواغر في لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR).

وتتمت الإحاطة علمًا بأن مدة خدمة أعضاء المجلس ورؤساء اللجان وأعضاء اللجان فترتان تصل إلى ثلاث سنوات بحد أقصى. ومع ذلك، وُضعت فترة الخدمة السابقة في الاعتبار أيضًا، مما يعني أنه لم يكن بمقدور الجميع إكمال الفترتين كاملتين مع المجلس الحالي. وأشار رئيس إحدى اللجان إلى أن الأمر يستغرق وقتًا حتى يتعرف أعضاء اللجنة على دورهم ويتطوروا سبل التعاون القوي فيما بينهم. وأكد أحد أعضاء المجلس على الحاجة إلى استمرارية العمل، وكذلك الاعتراف بفيود فترات الخدمة والقيود الناتجة عن فترات الخدمة السابقة.

تم **الاتفاق** على مناقشة اقتراح اتخاذ القرار بشأن تناوب الأمناء في اللجان والبت فيه في أول اجتماع للمجلس في عام 2023.

قرار الشباب

نظر المجلس في مسودة رد المجلس على قرار منتدى الشباب إلى الجمعية العامة. وأدلى الأمناء بأراء قوية في مسودة القرار المطروحة.

وتم **الاتفاق** على أن تجري السكرتاريا التغييرات المطروحة وتعمم المسودة الجديدة للقرار. مع مراعاة هذه التعديلات التي يتم إجراؤها، وافق المجلس على رده على قرار منتدى الشباب إلى الجمعية العامة وطلب تعميمه في أسرع وقت ممكن على الجمعيات الأعضاء كلها.

وتم الاتفاق على النسخة النهائية إلكترونياً فور اختتام الاجتماع على النحو التالي:

- إن مجلس الأمناء، إذ يؤكد على التزامه بطريقة تركز على الشباب في تنفيذ استراتيجية 2028 "في الاتحاد قوة" المعتمدة حديثاً التي تخضع المسألة عنها للشباب، ويؤكد على أن مبادئ مشاركة الشباب الهادفة والتعاون بين الأجيال سوف توجه تنفيذ الاستراتيجية طوال الوقت، وقرر أن خطط وميزانيات سكرتاريا الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة متوافقة تمامًا مع وعود اتحاد IPPF التي تركز على الشباب، يطلب من السكرتاريا:
- تخصيص التمويل الأساسي اللازم لحالات معينة من الأعمال، في إطار إعادة موائمة ميزانية 2023-2025 التي سيتم تقديمها في الربع الثاني من 2023، لتعزيز التنسيق والعمل على مستوى ست شبكات شبابية إقليمية.
- ضمان إشراك الشباب في تصميم حالات الأعمال في جمعياتهم الأعضاء
- اتخاذ خطوات ملموسة للنهوض بإدماج الشباب المهمشين في جميع التدابير في إطار الاستراتيجية الموجهة لتعزيز مشاركة الشباب والمساءلة التي يقودها الشباب على مستوى الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ومساءلتنا أمامهم.
- ضمان تنويع وتنشيط مشاركة الشباب على مستوى الاتحاد في وضع ميثاق الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وفي عملية بناء الهوية وتصميم العلامة وفي الجهود المبذولة لتوسيع نطاق العمل على وعدنا بتعزيز اتحاد IPPF في مكافحة العنصرية بفعالية وعزيمة.
- دمج مشاركة الشباب في الاتصالات الرقمية والاستراتيجيات التعليمية على مستوى اتحاد IPPF بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل.
- الاستفادة من شبكات ومنصات الشباب الإقليمية، ورباطات الشباب، للمشاركة في برامج التعلم على مستوى تلك الشبكات الإقليمية وعلى مستوى الجمعيات الأعضاء.

اجتماع مجلس أمناء IPPF - في 25 و 26 نوفمبر 2022

- استكشاف واقتراح وإتاحة فرص الإرشاد والتوجيه الرامية إلى تعزيز النمو بين الأجيال.
- تطوير الأدوات وفرص التعلم وتعزيز تبادل أفضل الممارسات أيضًا من خارج اتحاد IPPF، لتعزيز مشاركة الشباب في مجالات الحوكمة.
- تحديد معالم واضحة وقابلة للقياس والاستفادة الكاملة من المؤشرات الواردة في إطار النتائج لرصد وتقييم التقدم المحرز في الوفاء بالتزامات اتحاد IPPF التي تركز على الشباب في إطار استراتيجية 2028 "في الاتحاد قوة".

كما يدرك المجلسُ السكرتاريا، والجمعيات الأعضاء في كل بلد، بوجود توفير مساحات آمنة لجميع الشباب، يتم فيها تبني مشاركتهم وتشجيعهم عليها وضمان ذلك باتخاذ تدابير الحماية واغتنام فرص التدريب والتطوير المتاحة.

6. ميثاق الاتحاد ومناقشة علامته العالمية الجديدة

تمت مناقشة هذا الأمر في سياق البند 2 من جدول الأعمال: ملخص الجمعية العامة.

7. تقرير لجنة العضوية

تلقي المجلس التقرير من لجنة العضوية، كما هو مفصل في الورقة رقم [BoT/11.22/DOC/7](#). قدمت هذا البند السيدة دنيا ناصر رئيسة لجنة العضوية.

حالات الإيقاف والطرْد

تمت الإحاطة علمًا بأن المجلس كان قد وافق إلكترونياً في 3 نوفمبر 2022 على القرارات التالية المتعلقة بإيقاف الجمعيات الأعضاء وطردها.

بناءً على توصية من لجنة العضوية، وافق مجلس الأمناء على استمرار إيقاف جمعية *Association Djiboutienne pour l'Equilibre et la Promotion de la Famille* (جمعية جيبوتي لتوازن الأسرة والنهوض بها) (جمعية جيبوتي العضوية).

بناءً على توصية من لجنة العضوية، وافق مجلس الأمناء على إيقاف عضوية جمعية *Seimos Planavimo ir Seksualines Sveikatos Asociacija* (جمعية ليتوانيا العضو) في اتحاد IPPF، بسبب عدم الوفاء بمتطلبات الاعتماد.

بناءً على توصية من لجنة العضوية، وافق مجلس الأمناء على استكمال عملية طرد جمعية *Association Sénégalaise pour le Bien Être Familial* (الجمعية السنغالية لرعاية الأسرة (السنغال)) من اتحاد IPPF.

بناءً على توصية من لجنة العضوية، وافق مجلس الأمناء على بدء عملية طرد جمعية *Family Health Options Kenya* (جمعية خيارات صحة الأسرة في كينيا) من اتحاد IPPF.

بناءً على توصية من لجنة العضوية، وافق مجلس الأمناء على بدء عملية طرد جمعية *Family Planning Association of Bangladesh* (جمعية بنغلاديش لتنظيم الأسرة) من اتحاد IPPF.

نتائج مراجعة الاعتماد

المجلس أحاط علمًا بمراجعة لجنة العضوية لنتائج الجمعيتين العضو التاليتين اللتين خضعتا لمراجعة الاعتماد:

- كيريباتي - Kiribati Family Health Association (جمعية كيريباتي لصحة الأسرة)
- فيتنام - جمعية فيتنام لتنظيم الأسرة

مع ملاحظة أنه كانت هناك معايير لم تلتزم بها هاتان الجمعيتان العضو المذكورتان أعلاه حتى الآن، وأن هاتين الجمعيتين كانتا تتخذان خطوات لتصحيح ذلك، فإن جمعية كيريباتي وفيتنام لا يمكن إعادة اعتمادهما ويقتيا عضوين تابعين للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، تحت مرحلة الاعتماد 2، دون تغيير في وضع عضويتهم.

متابعة مراجعة الاعتماد

المجلس أحاط علمًا بمراجعة لجنة العضوية للتقارير المرحلية للجمعيات الأعضاء الـ 20 التالية التي خضعت لمراجعة الاعتماد ضمن مرحلة الاعتماد الثالثة:

- الكاميرون - Cameroon National Association for Family Welfare (جمعية الكاميرون الوطنية لرفاه الأسرة)
- تنزانيا - Uzazi na Malezi Bora Tanzania
- سيراليون - Planned Parenthood Association of Sierra Leone (جمعية سيراليون لتنظيم الأسرة)
- موزمبيق - Associação Moçambicana para Desenvolvimento da Família (جمعية موزامبيق لتنظيم الأسرة)
- مالي - Association Malienne pour la Protection et la Promotion de la Famille (الجمعية المالية لدعم الأسرة وحمايتها)
- تشاد - Association Tchadienne pour le Bien-Etre Familial (الجمعية التشادية لرفاه الأسرة)
- غينيا بيساو - Associação Guineense para o Bem Estar Familiar (الجمعية الغينية لرفاه الأسرة)
- النيجر - Association Nigérienne pour le Bien-Etre Familial (الجمعية النيجرية لرفاه الأسرة)
- جمهورية الكونغو الديمقراطية - Association pour le Bien-Etre Familial/Naissances Désirables (جمعية رفاه الأسرة/الولادات المرغوبة)
- ناميبيا - Namibia Planned Parenthood Association (جمعية ناميبيا لتنظيم الأسرة)
- أندونيسيا - Indonesian Planned Parenthood Association (الجمعية الأندونيسية لتنظيم الأسرة)
- جمهورية كوريا - Korea Population, Health and Welfare Association (جمعية كوريا للسكان والصحة والرفاه)
- الصين - China Family Planning Association (جمعية الصين لتنظيم الأسرة)
- ساموا - Samoa Family Health Association (جمعية ساموا لصحة الأسرة)
- فانواتو - Vanuatu Family Health Association (جمعية فانواتو لصحة الأسرة)
- بلجيكا - Belgische Federatie voor Seksuele en Reproductieve Gezondheid en Rechten / Fédération Belge pour la Santé et les Droits Sexuels et Reproductifs (الاتحاد البلجيكي للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية)
- رومانيا - Societatea de Educatie Contraceptiva si Sexuala (جمعية التوعية الجنسية ومنع الحمل)
- جمهورية سلوفاكيا - Spoločnosť pre plánované rodičovstvo (جمعية تنظيم الأسرة)
- إسرائيل - Israel Family Planning Association (جمعية إسرائيل لتنظيم الأسرة)
- نيبال - Family Planning Association of Nepal (جمعية نيبال لتنظيم الأسرة)

مع ملاحظة أنه كانت هناك معايير لم تلتزم بها الجمعيات الأعضاء المذكورة أعلاه حتى الآن، وأنها تتخذ خطوات لتصحيح ذلك، لا يمكن حاليًا إعادة اعتمادها. وينبغي أن تواصل المكاتب الإقليمية المعنية مراقبة تنفيذ خطط عمل المتابعة خلال الفترة المتفق عليها. وخلال تلك الفترة، سوف تبقى الجمعيات الأعضاء في الكاميرون، تنزانيا، سيراليون، موزمبيق، مالي، تشاد، غينيا بيساو، النيجر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ناميبيا، أندونيسيا، جمهورية كوريا؛ الصين، ساموا، فانواتو، بلجيكا، رومانيا، جمهورية سلوفاكيا، إسرائيل ونيبال أعضاء معتمدين تابعين للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، في إطار مرحلة الاعتماد 2، دون تغيير في وضع عضويتها.

تحديث بشأن رحلة أعضاء اتحاد تنظيم الأسرة في إقليم الكاريبي للحصول على العضوية بالانتساب

المجلس أحاط علمًا بأن عضوًا واحدًا فقط من بين أعضاء الاتحاد الخمسة الذين شرعوا في رحلة الحصول على العضوية بالانتساب بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بعد انفصال إقليم نصف الكرة الأرضية الغربي عن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، مازال لم يقدم طلبه بعد. وسيتم تأجيل عضويته بالانتساب حتى يتمكن الإقليم من العمل مع المنظمة استعدادًا لتقديم الطلب في المستقبل.

تحديث بشأن نظام الاعتماد التجريبي

المجلس أحاط علمًا بأن موظفي الحوكمة والاعتماد في السكرتاريا قد نفذوا نظامًا تجريبيًا لأدوات الاعتماد المنقحة مع الجمعية العضو في تايلاند.

توصيات بإعادة الاعتماد

بناءً على توصية من لجنة العضوية، وافق مجلس الأمناء على إعادة اعتماد الجمعيات الأعضاء التالية كأعضاء كاملي العضوية في الاتحاد:

- Planned Parenthood Association of Zambia (جمعية زامبيا لتنظيم الأسرة)
- Association Comorienne pour le Bien-Etre de la Famille (جمعية جزر القمر لرعاية الأسرة (جزر القمر))
- Egyptian Family Planning Association (الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة)
- Association Algérienne pour la Planification Familiale (الجمعية الجزائرية لتنظيم الأسرة (الجزائر))
- Somaliland Family Health Association (جمعية أرض الصومال لصحة الأسرة)
- Serbian Association for Sexual and Reproductive Rights (الجمعية الصربية للحقوق الجنسية والإنجابية)
- Family Planning Association of Hong Kong (جمعية هونغ كونغ لتنظيم الأسرة)
- Cook Islands Family Welfare Association (جمعية جزر كوك لرعاية الأسرة)
- Afghan Family Guidance Association (الجمعية الأفغانية لإرشاد الأسرة)

طلبات الحصول على العضوية بالانتساب

بناءً على توصية من لجنة العضوية، وافق مجلس الأمناء على منح المنظمات التالية عضوية بالانتساب في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة:

- La Maternite Consciente Association Guadeloupéenne pour le Planning Familial (جمعية الأمومة الواعية لتنظيم الأسرة في غوادالوب (غوادالوب))
- Colectivo Rebeldía (كوليكيتيفوريبيلديا (بوليفيا))
- Mauritius Family Planning & Welfare Association (جمعية موريشيوس لتنظيم الأسرة والرعاية)

سوف يرسل مدير الحوكمة والاعتماد إلى المجلس إجراءات اعتماد المرحلة الرابعة للعلم بها.

تأكيد العضوية بالانتساب

بناءً على توصية من لجنة العضوية، وافق مجلس الأمناء على تجديد العضوية المنتسبة للجمعيات الأعضاء التالية للعام 2023-2022:

- Yemeni Association for Reproductive Health (الجمعية اليمنية للصحة الإنجابية (اليمن))
- Antigua Planned Parenthood Association (جمعية أنتيغوا لتنظيم الأسرة)
- Dominica Planned Parenthood Association (جمعية دومينيكا لتنظيم الأسرة)
- Foundation for the Promotion of Responsible Parenthood (مؤسسة تعزيز الأبوة المسؤولة (أروبا))
- Family Planning Alliance Australia (تحالف تنظيم الأسرة أستراليا)
- Papua New Guinea Family Health Association (جمعية صحة الأسرة في بابوا غينيا الجديدة)

بناءً على توصية من لجنة العضوية، وافق مجلس الأمناء على عدم تجديد العضوية المنتسبة لجمعية العراق العضو للعام 2023-2022.

وأكد رئيس لجنة العضوية للمجلس أن المكاتب الإقليمية تواصل البحث عن منظمات جديدة للعمل معها، في البلدان التي لم يعد فيها جمعيات أعضاء.

8. تقرير لجنة تخصيص الموارد لعام 2022

تلقي المجلس تقرير اللجنة الفنية لتخصيص الموارد (RATC)، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/11.22/DOC/8. وتمت الإحاطة علمًا بانضمام ريفا إسكينازي، مديرة الشراكات الاستراتيجية والتطوير، لهذا الاجتماع عن بُعد للمشاركة في هذا البند من جدول الأعمال.

وقدم إيزاك أديول، رئيس اللجنة الفنية لتخصيص الموارد (RATC)، هذا التقرير، الذي يتضمن أفكارًا حول تنفيذ نموذج تخصيص الموارد للمسارات 1 و 2 و 3 في عام 2022. وتمت الإحاطة علمًا بأن اللجنة اجتمعت ثلاث مرات خلال العام لمراجعة نموذج تخصيص الموارد، بما في ذلك تحليل المحافظ لكل مسار من المسارات الثلاثة. وعلق رئيس اللجنة قائلاً إن هذا المخطط موضوعي، وقد بدأ في رؤية نهج قائم على البيانات حول كيفية تخصيص الصناديق الأساسية للجمعيات الأعضاء، والتي لم تكن بهذا القدر من الشفافية في الماضي.

وفيما يتعلق بالمسار 1، قدمت اللجنة بعض التوصيات التي تضمنت دعمًا محسّنًا من السكرتاريا إلى الجمعيات الأعضاء التي ستفقد التمويل الأساسي غير المقيد بموجب النموذج الجديد، وكذلك بناء قدرات الجمعيات الأعضاء لتعزيز طرح المقترحات وموائمة خطة الأعمال مع استراتيجية 2028، فضلاً عن تعزيز الحوكمة.

وفي إطار مراجعة المسار 2، طلبت اللجنة مزيدًا من التواصل حول الجوانب التي يصلح لها المسار 2 بشكل جيد وأوصت برفع مستوى الوعي ومشاركة المعلومات مع الجمعيات الأعضاء حول كيفية الوصول إلى مصادر التمويل المختلفة. كما أوصت اللجنة بزيادة مخصصات التمويل لقناة الكونسورتيوم. ومن التوصيات الأخرى تأسيس صندوق تحفيزي يركز على بناء نماذج أعمال مستدامة، بما في ذلك المشاريع الاجتماعية لتوليد الدخل متنوع المصادر للجمعيات الأعضاء.

وفيما يتعلق بالمسار 3، أوصت اللجنة بوضع تحليل دقيق لكيفية ارتباط هذا المسار بمحافظ المشروعات الإنسانية والإنمائية على نطاق أوسع، تقديرًا لدوره التحفيزي في فتح مصادر تمويل أكبر.

تمت إحاطة المجلس علمًا بأن اللجنة الفنية لتخصيص الموارد (RATC) كانت تشعر بالقلق حيال جودة المقترحات الواردة من الجمعيات الأعضاء، لا سيما من البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية ومن الأمريكتين والكاريب، والتي أبرزت قضايا متعلقة بالقدرات في هذه الجمعيات الأعضاء. وقدمت توصية بإتاحة المزيد من الوقت للجمعيات الأعضاء لتطوير خطط أعمالها وأن تشرف المكاتب الإقليمية على الخطط المبكرة.

وفيما يخص دور اللجنة الفنية لتخصيص الموارد (RATC) في عام 2023 وبعده، أكدت اللجنة بأنه نظرًا للتركيز الجديد لاتحاد IPPF على الانتقال إلى دورة تمويلية مدتها 3 سنوات، سوف يكون دور اللجنة الفنية لتخصيص الموارد (RATC) محدودًا في الإشراف على نموذج تخصيص الموارد. ولذلك، أوصت اللجنة الفنية لتخصيص الموارد (RATC) بأن تجتمع بمعدل أقل مما كان في الماضي، وربما مرة واحدة في السنة لمراجعة التقدم المحرز في التنفيذ.

وأثناء المناقشات، كان من دواعي القلق التي أثرت نفوذ المانحين وقيمهم ومدى تأثير ذلك على التمويل وعمل الجمعيات الأعضاء. ورد المدير العام بأن الجمعية العامة في عام 2019 شهدت نقاشًا حول عدم ترك أي شخص خلف الركب. وكانت هناك مشكلة مفادها أنه لا ينبغي للبلدان ذات الدخل المرتفع أن تتحول تلقائيًا من كونها متلقية للمنح. ودعت السكرتاريا الجهات المانحة للذهاب إلى البلدان ذات الدخل المرتفع التي تتلقى المنح، ولكن لم يكن هناك عدد كافٍ من المانحين القادرين على دعم البلدان ذات الدخل المرتفع.

وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أن مناقشة ميثاق وقيم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة يجب أن تتضمن الاعتراف بأنه بالنسبة للعديد من الجمعيات الأعضاء وعلاقتها بالمانحين، كانت القضية تتعلق بمحو الاستعمار.

وردًا على سؤال بشأن بناء استدامة الجمعيات الأعضاء، أجاب المدير العام قائلاً إنه كان هناك اعتراف بأن السكرتاريا لا تملك القدرة على دعم ذلك. ومع ذلك، سيتم تخصيص التمويل اللازم في المستقبل للقيام بذلك. وكانت السكرتاريا لا تزال تدرس أفضل طريقة للقيام بذلك وقد استعانت بخبير استشاري لمراجعة قدرتها في هذا المجال. وطلبت بعض

الجمعيات الأعضاء الحصول على قرض للمساعدة في دفع استدامتها قدمًا. وأفادت السكرتاريا حتى الآن بعدم إمكانية ذلك، ولكن ربما يتم النظر في إمكانية القيام بذلك بطريقة ما في المستقبل.

المجلس أحاط علمًا بالتقرير الصادر عن اللجنة الفنية لتخصيص الموارد (RATC).

9.

الحماية وإدارة الحوادث

تلقي المجلس تقرير إدارة الحوادث والحماية، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/11.22/DOC/9. قدمت هذا البند فانيسا ستانيسلاس، رئيسة شؤون الحماية.

رحب الرئيس برئيسة شؤون الحماية في الاجتماع وشكرها على قيادتها وإنجازاتها في تقديم مستوى الحماية داخل الاتحاد.

وتم إبلاغ المجلس بأن المسائل المتعلقة بالحماية وإدارة الحوادث تتقدم كما ينبغي، كما تحسن مستوى المشاركات والاستجابات.

وتمت الإحاطة علمًا بأنه لم يتم الإبلاغ عن أي حوادث خلال الجمعية العامة وتم تقديم الدعم للجميع كما ينبغي.

وفيما يخص إدارة الحوادث، فإن العدد التراكمي لجميع المخاوف المبلغ عنها منذ إطلاق آلية IPPF SafeReport في ديسمبر 2018 حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022 يبلغ 270 مخافة. ومنها 83٪ تم إغلاقها و17٪ بقيت مفتوحة. وازداد العدد الإجمالي للحالات المتراكمة التي تم إغلاقها في عام 2022 إلى 28 حالة وانخفض عدد المخاوف المفتوحة المتراكمة إلى سبع مخاوف. وفي الربع الثالث، تم إغلاق 22 من المخاوف المبلغ عنها وتم الإبلاغ عن 22 من المخاوف الجديدة. وتتعلق 72٪ منها بالتوظيف وشؤون مكان العمل، و18٪ بالمساواة والتنوع والاندماج و9٪ بمخالفات مالية.

وتناول التقرير بالتفصيل التدريب على الحماية الذي تم تقديمه في الربع الثالث، وتضمن تدريبًا توجيهيًا عالميًا على الحماية لموظفي السكرتاريا الجدد ودورة تدريبية تشييطية عن الحماية للأمناء. وأكد رئيس شؤون الحماية أن جميع الأمناء قد أكملوا هذه الدورة الآن. كما تم إطلاق تدريب تشييطي على الحماية لموظفي السكرتاريا ومن المقرر إكماله بحلول نهاية ديسمبر 2022. هذا مع استمرار تقديم التدريب على الحماية للجمعيات الأعضاء.

أثناء المناقشات، سألت عضوة من أعضاء المجلس عن مدى أمان SafeReport، وعلقت على أن نجاح نظام الإبلاغ يمكن قياسه من واقع زيادة عدد الشكاوى وليس انخفاض عدد الشكاوى. وتساءلت عما إذا كان لدى الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ثقافة حقيقية للمصارحة، مشيرة إلى أن الناس يفضلون الصمت إذا خافوا من التعرض للإيذاء. وردًا على ذلك، أفاد رئيس شؤون الحماية بأن نظام SafeReport مشفر بدقة ويحظى بريادة عالمية في هذا المجال. ومع ذلك، كان الصمت مصدرًا للقلق وكان الهدف هو رؤية هذه الأرقام تتزايد بأعداد الأفراد الذين يستطيعون الوصول إلى الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأعضاء، لأن هذا يضمن وصول النظام إلى الشريحة المستهدفة. وهذا رأيي، وتقع على عاتق الجمعيات الأعضاء مسؤولية المضي قدمًا في التعامل مع أي شكاوى. ومن مقاييس النجاح الأخرى ضرورة النظر في المدة المستغرقة في حل المشكلات وتقديم النتائج النهائية. وقد حدث انخفاض في عدد الحوادث الكيدية التي لا أساس لها، وهذا أمر إيجابي.

وعلق أحد الأمناء قائلًا إنه من المفيد معرفة نتائج بعض الحوادث، على مستوى الجمعيات الأعضاء والسكرتاريا. ورد المدير العام بأن بعض القرارات التي اتخذتها لجنة العضوية هي في الواقع نتيجة لبعض هذه القضايا، لا سيما فيما يخص حالات الاحتيال المتعلقة بالجمعيات الأعضاء وسوء الإدارة المالية. وأضاف رئيس شؤون الحماية أن العديد من النتائج لا يمكن أبدًا مشاركتها ويجب أن تظل سرية. على سبيل المثال، كثيرًا ما تحدّد التدابير المتخذة من واقع السياسات والإجراءات. ومع ذلك، كان من الممكن الإبلاغ عن اتخاذ إجراءات وتدابير معينة، بطرق لا تنتهك السرية.

وردًا على سؤال عن التواصل مع المنظمات الأخرى بشأن الحماية، أفاد رئيس شؤون الحماية بأن هذا الأمر قد حدث بالفعل ووجود إشراف من الجهات المانحة على الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. والاتحاد مسؤول عن ضمان امتثاله لمتطلبات المانحين.

وسأل أحد أعضاء المجلس عما إذا كانت السكرتاريا تقوم بإبلاغ النتائج داخل الاتحاد وللجمعيات الأعضاء، لإظهار ما تم القيام به والتخفيف من حدة هذه الإجراءات. وتم التوضيح للمجلس بأنه تتم مشاركة اتجاهات عالية المستوى أثناء التدريب على الحماية، وأن جهات التواصل المعنية بالحماية على دراية بهذه المعلومات. وتورد التقارير السنوية معلومات

موجزة في هذا الشأن. والهدف في العام المقبل بناء مجتمعات وممارسات للحماية على مستوى الجمعيات الأعضاء والأقاليم لزيادة القدرات.

المجلس أحاط علمًا بتقرير الحماية وإدارة الحوادث.

10. الأعمال الأخرى

قام الرئيس بتذكير الأمناء بتقديم نماذج التقييم الخاصة بهم، ما لم يقدموها بالفعل.

ختام الاجتماع

في ختام الاجتماع، توجهت الرئيسة بالشكر للأمناء لمشاركتهم ومناقشاتهم في هذا الاجتماع. ونيابة عن المجلس، شكرت الرئيسة المستشار القانوني الفخري والمدير العام وفريق قيادة المديرين (DLT) على دعمهم للمجلس. وقدم الشكر إلى شارون تاغو على وجه الخصوص لمساهمتها الخيرة في عمليات المجلس واجتماعاته وشؤونه اللوجستية. ووجه الشكر لموظفي الفندق والمترجمين الفوريين والفنيين وفريق دعم تكنولوجيا المعلومات وموظفي الدعم لما بذلوا من جهود لإنجاح هذا الاجتماع. وقدم الشكر للرئيسة على قيادة المجلس.